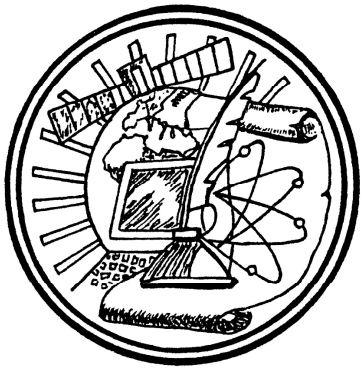

مدخل إلى الفلسفة السياسية - ريمون آرون
الديمقراطية و الثورة

ريمون آرون(14 . 03 . 1905 / 17 . 10 . 1983) ترجمه جيلالي نجاري

ولد الفيلسوف وعالم الاجتماع والسياسة ريمون كلود فيرديناند آرون في يوم 14 مارس 1905 بباريس وفيها توفى يوم 17 أكتوبر 1983. حصل على شهادة التبريز في الفلسفة من مدرسة المعلمين العليا عام 1928 حيث احتل المرتبة الأولى في دورته، بينما رسب زميله في الدراسة سارتر في العام نفسه.

كان من مؤيدي النزعة السلمية الأمر الذي حدا به في نهاية الخمسينات من القرن الماضي إلى اتخاذ مواقف جريئة أرعب بها جلّ أصدقائه ألا وهي المطالبة علنا باستقلال الجزائر عن فرنسا الكولونيالية.

خلال مساره الحافل، قدم ريمون آرون العديد من المؤلفات التي أصبحت بمثابة مراجع أساسية للباحثين في شؤون السياسة والاجتماع، وليس أقلها شهرة كتابه الموسوم «مأساة الجزائر» الذي تناول فيه موضوع الجزائر المستعمرة التي رأى أن فرنسا ترتكب فيها تراجيديا حقيقية. من كتبه التي أحدثت صدى واسعا في أنحاء العالم «فلسفة التاريخ النقدية – بحث في النظرية الألمانية للتاريخ» و«مراحل الفكر السوسيولوجي» و«المتفرج الملتزم».

1 – محاولة لتعريف الديمقراطية

منذ قرن ونصف، كانت القيمة الأساسية للفكر السياسي في فرنسا هي المقابلة بين مفاهيم الثورة وتلك المتعلقة بالنظام القديم. لقد كان تفكير رينان في هذا الإطار وكذلك تاين وفلاسفة مرحلة شبابي من أمثال آلان وموراس وإن في سياق مغاير، إذ رزحوا تحت تأثير هوس المعارضة بين مبادئ النظام القديم بمعنى الوضع، السلطة، السلم التصاعدي، العائلة من جهة ومبادئ الثورة: المحاسبة الفردية والمساواة بين الرجال من جهة أخرى. وعلى الرغم من أنه منذ القرن الماضي اعتبر بعض الفلاسفة بأن تلك المعارضة لم تكن ظاهرة حاسمة، حيث أننا نجد أن طوكفيل قد عبّر – بصفة خاصة – عن المعضلة الرئيسة لحضارتنا على النحو التالي: إن الحركة نحو مساواة الرجال وإلغاء الفروقات في الوضع الشخصي لهي أمر ملّح جدا وأن المجتمعات الغربية تتجه

بشكل – لا فكاك منه – نحو المساواة على اعتبار أن السؤال الذي يُطْرَحُ هو معرفة ما إذا كان أي مجتمع مساواتي سيؤول إلى الليبرالية أم إلى الطغيان. لقد كان طوكفيل ذاته منبهرا بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية إذ أنه تخيّل فيها رؤية صورة مستقبل المجتمعات الأوروبية من حيث أن المساواة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والمساواة بين الأشخاص كانت قد تحققت فيها أكثر من المجتمعات الأوروبية، وإن كان هنالك احترام جلي للحريات فيها.

يمكننا القول بأن مشكلة طوكفيل كانت على النسق التالي: هل المساواة كمبدأ تتوافق مع بقاء الحريات السياسية ؟ وبصورة أخرى، يمكن التنويه إلى أن مشكلة ماركس كانت مشابهة لذات الطرح إلا أنها كانت معروضة بشكل مخالف.

في العمق، إن المشكلة المركزية التي أود التطرق إليها في هذه المداخلة هي تحديدا مشكلة طوكفيل: فما دامت الحركة باتجاه المساواة أمرا مؤكدا فهل باستطاعة مجتمعاتنا المحافظة على الحرية السياسية كخطأ تاريخي أم أن هنالك إمكانية لدمج مجتمع مساواتي بمجتمع ليبرالي ؟

سيكون الجزء الأول من هذه المداخلة مخصصا لتحليل ما يسمى في اللغة المألوفة أو الجارية بالديمقراطية الغربية. إذ يبدو لي أنه بمقدوري – بشكل أبسط – تعريف الديمقراطية سوسيولوجيا ومقاربتها كتنظيم للتنافس السلمي من أجل ممارسة السلطة.

إن هذا التعريف هو تعريف بالمؤسسات وليس بالأفكار: وهذا بالنسبة لي أمر ذو أهميةٍ حقا. وبالفعل، فإذا قلنا بأن الديمقراطية هي سيادة الشعب فإنه سيكون هناك على الأقل لفظتان غامضتان في هذا التعريف، وهما لفظة "السيادة" ومفردة "الشعب". ومن أجل ذلك خاض الحقوقيون أحاديث لا نهائية لمعرفة كنه السيادة بدقة. في المقابل، فإنه بإمكاننا الاتفاق على فكرة فحواها أنه في كل مجتمع يوجد هناك أناس يمارسون السلطة وأن كل واحد منهم باستطاعته فهم المنافسة السلمية من أجل إدراك مغزى من يمارس السلطة. إنها حقيقة مؤسساتية، في بعض المجتمعات، أن يكون من يمارسون السلطة غير معيّنين منذ الولادة ولكن إلى أجل في مسار الممارسة السلمية.

ومن جهة أخرى، فإننا حين نقول " سيادة الشعب" فإننا نجعل كل ذلك مفتوحا على جميع المناورات الأيديولوجية. و لأننا لا نعرف بشكل جيد ما هو الشعب: هل هو مجموع أفراد المجتمع أم أنه هؤلاء المواطنين بامتياز؟ وهل أقلية فاعلة يمكنها أن تشكّل شعبا أفضل من أغلبية سلبية ؟ وبما أن هناك أشكالا متعددة للمناورة بمفهوم الشعب فإنه من الأحسن ترك المفاهيم الغامضة والانطلاق من أمور أكثر بساطة.

إن الاعتراض الوحيد الذي يمكن إدراجه على هذا التعريف هو أن تنظيم المنافسة من أجل ممارسة السلطة يُتْرَكُ خارج حالة الديمقراطية المباشرة حيث يكون جميع المواطنين مشتركين في الحكم مباشرة. إنني أعتقد – على الأقل – من الموقع الذي أنا فيه بأن الديمقراطية المباشرة وعلى الرغم من أنها بعيدة عن روح الديمقراطية

كونها حالة قصوى، تمارس فيها المنافسة في تكتل كل المواطنين و تزاول من أجل القرارات ذاتها. وبطبيعة الحال فإنه لا مناص في ممارسة السلطة من تعيين بعض الأشخاص لأجل ممارسة وظائف القيادة.

وانطلاقا من هذه الصفة الأساسية – المنافسة السلمية لممارسة السلطة – يمكن في تصوري العثور بسهولة على الصفات الاعتيادية المخصصة للديمقراطية السياسية.

النقطة الأولى: كيف تُنظمُ النافسة ؟

تنضوي المنافسة على وجهين: وجه القرعةِ و وجه الانتخاب.

لا يجب عدُّ القرعة أمرا متعارضا مع المنافسة السلمية. ببساطة يكون في حال القرعة بُعْدُ الفعل الشخصي منحصرا إلى أقل الحدود و لقد لعبت القرعة دورا هاما في المدن الإغريقية، واليوم أيضا هناك بعض الوظائف المحدودة جدا في الديمقراطيات الحديثة، يتم شغلها عن طريق القرعة. أعني تحديدا هيئة المحلفين. لم نفكر بعد في تعيين الوزراء أو النواب عبر القرعة ولكن هذا الأمر لن يطرح اعتراضات أساسية إلا فيما يتعلق بالجانب العملي (طبعا الاعتراضات العملية كثيرة للغاية). وبناء على ما تقدم، فإن الانتخاب هو التنظيم الأكثر سهولة للمنافسة من أجل ممارسة السلطة. وبما أنه لا يوجد أشخاص معينون بالولادة لممارسة الحكم وبالنظر لعدم رغبتنا في منح الحكم بعد حرب أهلية فإن الوضع الطبيعي إذن يكمن في انتخاب المواطنين لمن سيمارسون السلطة.

وبطبيعة الحال، فإن الانتخابات لا يمكن أن تطال جميع الوظائف ولا جميع الديمقراطيات الحديثة. فجلُّ الديمقراطيات التي نعرف تضم توليفا بين الانتخاب والتعيين مع الميل إلى اعتبار الانتخاب آليةً أهم.

وانطلاقا من هذا المفهوم للانتخاب يمكننا المضي بسهولة إلى أفكار الحرية السياسية و الحرية الفردية. ومن أجل أن تكون المنافسة سلمية، فإنه من الضروري تجنيب المواطنين خطر السجن بسبب إعلانهم لبعض الأفكار. بتعبير آخر، فإنه لكي تكون المنافسة مطابقة لمبادئ المنافسة السلمية فإنه يجب أن يتوفر حدّ أدنى من الحريات السياسية. فإذا كانت هذه الحريات غير متوفرة، فإن المنافسة حينئذ لن تكون موجودة فعليا أو أنها تكون و لكنها محرّفة. بطبيعة الحال، يجب الاعتراف بأن مثالية المنافسة السلمية قلما تتحقق إذ أن في عامة الديمقراطيات، تكون اللعبة بشكل ما محرّفة و لكن بفروقات عالية الدرجات.

من جهة أخرى، وانطلاقا من مفهوم المنافسة من أجل انتخاب المواطنين، يمكننا المرور بسهولة إلى مسألة وجود الأحزاب لأنه من الطبيعي أن يتكتل من يريدون ممارسة السلطة للحصول على أصوات المواطنين أمثالهم. وعلى ضوء ما سلف يمكن القول بأنه تكاد تكون المنافسة غير ممكنة بين أفراد منعزلين. هذا استنتاج تافه ولكنه ذو تداعيات. وكمثال لذلك، فإن بعض الفلاسفة يعتقدون بأنهم عميقين جدا حين يقولون بأن الأحزاب أمر مشين وأنه يتوجب إلغاءها. إنه بالإمكان أن نعتبر الأحزاب أمرا مشينا، لأنها – حقا – ككل المؤسسات الإنسانية مليئة بالنقائص. ولكن على هؤلاء أن يشرحوا لنا كيف يمكن للمنافسة السلمية بغرض بلوغ سدّة الحكم أن تتحقق في

غياب الأحزاب. في هذه الحالة، يكون بمقدور الأفراد وبدون رابط بينهم ولا مع غيرهم أن يتقدموا لانتخاب مواطنيهم، وهذا ما سيخلق صعوبات جمّة في التنظيم، مما سيضطرنا لصدّ ظهور الأحزاب إلى استعمال أساليب أعتى من الأساليب الكلاسيكية للاستبداد.

إنني أعتقد إذن، لو ننطلق من فكرة أن روح الديمقراطية هي المنافسة السلمية في وظائف القيادة فإنه سنتوصل بشكل أكيد إلى الأحزاب كمؤسسة غير منفصلة عن روح احترام الأقليات أو المعارضة. ولكي تكون المنافسة حقا سلمية، يجب ألا تُعْتَبَرَ الانتخاباتُ و كأنها الأخيرة لأنه إذا أفضت أية انتخابات إلى إلغاء الانتخابات أو إلى انتهاء المنافسة بفوز جماعة ما، فإن كل واحد حينئذ ستكون لديه فكرة بأن قواعد اللعبة لن تكون محترمة، ومنها القواعد اللاسلمية تحديدا. بتعبير آخر، لكي تكون المنافسة قانونا لمثل هذا المجتمع السياسي فإنه لابد أن يتوفر لكافة الجماعات التي ليست في السلطة مبدأ الحظ في الوصول إليها. هذا يدفعنا للقول إنه من روح الديمقراطية السياسية على الأقل احترام بعض الأقليات.

إننا نلاحظ، في حال نظام كهذا، بأن تعريف الديمقراطية يمكن أن يتم بدون أية مرجعية لأفكار مثل السيادة الشعبية، الحرية، المساواة، ولكن بتحديد ها ببساطة كنظام مؤسساتي له منطقه الخاص والذي يترتب عنه بعض التداعيات.

والآن، فلنحاول بأكثر جدية تحديد وتحليل المنافسة من أجل الحكم. والحق أنه يمكن لأي كان أن يعارضني – والمعارضة هنا ستكون مقبولة تماما – في أنه لا يوجد أي نظام سياسي من غير المنافسة من أجل الحكم. فبالنسبة للحكم الملكي، فإنه يمكن قراءة سان سيمون (1) لنتأكد إلى أي حد، في القصر وحول الملك، كانت المنافسة حاضرة من أجل وظائف القيادة. ولكن داخل النظام الملكي بقيت السلطة العليا دوما خارج هذه القاعدة التنافسية. ما عدا ذلك، فإن الوظائف التي كانت دون الملك كانت خاضعة للمنافسة التي يشوبها عدم التنظيم لأنها كانت من أجل مزايا الأمير. إن المنافسة من أجل مزايا الأمير تلعب دورا كبيرا في كل المجتمعات السياسية ولكنها لا يمكن أن تماثل التنظيم السلمي للمنافسة لأن روح التنظيم السلمي للمنافسة يقتضي توفر قواعد. وفي الصراع من أجل مزايا الأمير ليس هنالك أية قاعدة، بل هناك هياج لكل أشكال التآمر واستخدام لكل الوسائل التي بواسطتها نحاول الوصول. أنه ليس ضروريا حتى استشارة الملك ولا حتى النظام القديم: بل إن الأمر يستدعي عموما التمثيل فقط لمن هو دون من يملك – عبر الانتخاب أو التعيين – وظيفة القيادة. إن الصراع من أجل مزايا رئيس المجلس هي شكل من المنافسة بين الأفراد من أجل الوظائف إلا أنها ليست منافسة منظمة، وبمعنى آخر فإنه من الصعب معرفة كيفية الحصول على مزايا رئيس المجلس بغية التعيين كمدير لمؤسسة عمومية أو للحصول على مكتب لبيع التبغ. إن التصادم من أجل الحصول على مزايا الأمير تلعب في إطار الديمقراطيات ومن الأعلى للأسفل: الناخبون يحاولون الحصول على مزايا النائب الذي بدوره يحاول الحصول على مزايا الوزير، وهكذا دواليك. بطبيعة الحال، لا تستطيع هذه المنافسة اللعب في كل الوظائف، ولهذا السبب فإن تحليلا أوليا يبدو ضروريا من أجل معرفة ما الذي يشكل رهان المنافسة في أية ديمقراطية.

إننا نلاحظ أولا، بأنه في بعض الديمقراطيات، يكون رئيس الدولة خارج المنافسة، ففي الديمقراطيات ذات الشكل الملكي، يكون شخص رئيس الدولة معينا وراثيا وبهذا يكون غير خاضع للمنافسة.

في بعض الديمقراطيات الأخرى، مثل الديمقراطية الفرنسية هناك خيار ولكنه من الدرجة الثانية، مما يؤدي إلى رفع – في حدود الإمكان – رئيس الدولة فوق المنافسة.

يمكننا القول إذن، وبشكل عام بأنه في كل الأنظمة التي تكون فيها وظائف القيادة خاضعة للمنافسة، يمكن إخراج بعض الوظائف، وبشكل أفضل العليا منها من المنافسة، حيث يبدو صاحب هذه الوظيفة بمرتبة المجسد لكل المجتمع وليس فقط كممثل لفئة من ذلك المجتمع.

في المرتبة الثانية، تأتي الوظائف الإدارية التي تشكل في الأغلب الأعم وظائف القيادة، لتكون خارج المنافسة الانتخابية. والحق أن ذلك ليس قاعدة عامة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا هنالك عدد معتبر من الوظائف الإدارية التي، كما في فرنسا، هي مفتوحة للمنافسة، إلا أن المنافسة من أجل مزايا الأمير أو في أحسن الأحوال من أجل الأحقية ــ وهذا ما سيكون مثاليا ــ يمكن أن تكون محل منافسة انتخابية. اليوم، في الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا انطلق حوار لمعرفة هل يمكن إخضاع بعض الوظائف الإدارية للانتخابات أو للتعيينات للحصول عليها. يمكننا القول بأن هناك في المجتمعات الحديثة ميل كبير لسحب عدد متواتر من الوظائف الإدارية بغرض إخضاعها للمنافسة الانتخابية: أولا لأن هذه الوظائف الإدارية تتطلب مهارة لا تضمنها الانتخابات بشكل مطلق، ثم لأننا لا نريد أن يكون أصحاب هذه الوظائف بشكل ما تابعين لمن انتخبوهم مثلما هو الشأن بالنسبة لأصحاب الوظائف السياسية.

أخيرا و في المقام الثالث – و بشكل ضمني إلا أنه ذي أهمية قصوى ــ ففي كل المجتمعات الديمقراطية، تكون القوى الاجتماعية خارج هذا الصراع. أقصد من هنا بأن أصحاب وسائل الإنتاج، هؤلاء الذين يملكون القوة الاجتماعية، لا يشغلون هذه الوضعية على إثر منافسة انتخابية، ولكن لأنهم إما بسبب نجاحهم في النظام الاقتصادي وإما بسبب وراثتهم لهذه الوضعية ذاتها.

النقطة الثانية: من هو المخول للمشاركة في المنافسة الانتخابية ؟

يمكننا القول – وهنا أعتقد بأنه من الصحة بما كان ــ بأن منطق المنافسة هو المساواة بين جميع أعضاء المجتمع. و على الرغم من ذلك، فإننا لو نظرنا تاريخيا إلى الديمقراطيات سنلاحظ بأن ما هو نادر فعلا هو توفير هذه المساواة. إنه ليس من الشائع في التاريخ رؤية الأقليات داخل مجتمع ما قبولها من تلقاء نفسها قواعد المنافسة هاته، ولكن رفضها من أجل غيرها. إنني أفكر في المدائن الإغريقية، حيث كان المخولون للمنافسة من المواطنين الذين يشكلون أقلية بالنسبة للغرباء وللعبيد. ما يزال اليوم وفي قرننا هذا الذي لا يفتقر لأمثلة المجتمعات المنظمة ديمقراطيا ولكن من دون مساواة سياسية. المثال الأكثر صدما هو جنوب إفريقيا حيث الأقلية

البيضاء ذات الأصول إما الهولندية وإما البريطانية والتي تمكنت من إدخال أو صيانة قواعد تنافسية مشابهة لتلك التي توجد في بريطانيا، إلا أنها لم تسمح بمنحها لملايين السود. وعندما أدخلت لأول مرة في فرنسا طرق المنافسة الانتخابية فإن معظم الثوريين اعتبروا الفرق بين المواطن الفاعل والمواطن السلبي أمرا طبيعيا، وكان هذا يعني التمحيص بين من سيدخلون المنافسة كمترشحين أو كمنتخِبين وبين من لا يكونون لا هذا ولا ذاك. في تلك الفترة كان معيار امتلاك بعض الثروة هو الذي يفرق بين هؤلاء و أولائك.

وبناء على ما تقدم، فإنه يمكن تحديد الاستفادة من المنافسة لصالح فئة من المجتمع. إلا أن ذلك وعمليا يواجه عدة عقبات متنامية تمنع القيام به إذ أن منطق هذا النظام يسمح لأي كان أن يتقدم للتنافس. وبإمكاننا أن نضيف أيضا – إذا أردنا – بأن هذه المؤسسة التنافسية الانتخابية قد تم إدراجها باسم بعض الأفكار ومن بينها تلك القائلة بالمساواة الإنسانية وكذا فكرة أن البشر بمقدورهم أن يختاروا فيما بينهم حكومتهم. والحق أننا شهدنا في المجتمعات الغربية على الأقل امتدادا متواصلا لهذا المسار الذي أعطى تدريجيا لكل أعضاء المجتمع الحق في المشاركة في التنافس، مرة كمنتَخِبين وأخرى كمنتَخَبين. وبالفعل، فقد شكّل امتداد الانتخابات إلى عنصر المرأة مرحلة حاسمة في هذا المسار.

النقطة الثالثة: ما هو مضمون تنظيم المنافسة ؟

إن تنظيم المنافسة يستدعي دستورا. وإن إقامة دستور يقتضي تعيين القواعد التي من خلالها ينتخب المواطنون المنتخَبين و التي من خلالها أيضا يُعَيِّنُ أو ينتقي المنتخَبون من سيشغلون وظائف القيادة. وعليه، يمكن للأغلبية أن تكون بسيطة أو مطلقة أو للرُبْعَيْنِ وفقا للموضوع، وفي هذا المجال يمكن للمختصين في القانون الدستوري أن يحللوا الطرائق المتنوعة بشكل لا متناهي، بالتفاصيل التي حسبها يمكن تنظيم طرق المنافسة.

أود هنا وببساطة أن أورد ملاحظة مستخلصة بشكل عام، وهي أنه: جميع قواعد تنظيم المنافسة هي اعتباطية و إنني أعني من خلال هذا بأن حقيقة تبرير هذه القواعد هي فاعليتها. إنه لا يوجد أي سبب وجيه لأن يكون لأغلبية بسيطة أو أخرى ذات الرُبْعَيْنِ تبرير لاتخاذ هذا القرار أو ذاك، لكن وإذا كانت أية قاعدة دستورية لا تستطيع في ذاتها أن تبرر إلا من خلال المناسبة، فإنه من الضروري أن يؤمن المواطنون بجدوى الدستور، فور وجوده. إنه لا يوجد دستور أشدُّ تعقيدا و أكبر اعتباطية من الدستور الأمريكي، وليس هناك أيضا من هو أشد احتراما منه. لذلك و من أجل أن يسير النظام سيرا جيدا لابدّ من إيمان الناس بدستورهم. وفي تقديرنا فإن القيمة الأساسية لأي دستور إنما تكمن في مقدار قبولها بديهيا من طرف هؤلاء الذين يعرفونها أو يعايشونها.

وبعبارات مغايرة، يمكن القول بأن أحقية الدستور الأساسية و التي هي حصيلة متناقضة وعادية، تكمن في وجودها منذ فترة طويلة. و بالفعل، فكلما وُجِدَ الدستور منذ أمد طويل إلا و تعودنا عليه وشعرنا طبيعيا بأن قواعده الاعتباطية مماثلة لأية قواعد أخرى. من هذا – وبشكل تقابلي – نستخلص لماذا كانت جميع الدساتير الفرنسية عموما سيئة: لأنها لم تملك كلها الوقت الكافي لها. وإن أخطر عيب أحاط بالدستوريين الفرنسيين هو

اعتقادهم بأن فرقا طبيعيا يكمن بين نظام و آخر (و ليس بأن هنالك أنظمة جيدة و أخرى أقل جودة)، في أن الأحقية الأساسية لأي دستور هو أن يكون مقبولا وأنه ليس هناك أي سبب وجيه لقبول أي دستور بشكل مباشر وآني واعتباره منطقيا. إنه إحدى المؤسسات الاجتماعية التي لا يمكنها أن تكون منطقية: ولا يمكن إلا تكييفه لظروفِ وأوضاعِ واعتباراتِ المُنَاسَبَةِ.

سأمرُّ الآن لتناول الموضوع التالي: ما هي أشكال الديمقراطية مثلما تمَّ تعريفها؟

يمكننا اعتبار أشكال الديمقراطية حسب الأصل الاجتماعي لأصحاب الوظائف السياسية الذين وظفهم نظام المنافسة. والآن و بغرض قول الأشياء بصورة بسيطة نأخذ فرنسا مثالا، فإن أصحاب السلطة السياسية الذين حصلوا عليها من خلال اللعبة الانتخابية بإمكانهم أن يكونوا : إما من الأرستقراطيين أو من الوجهاء، وبشكل عام هم أعضاء في الطبقة الاجتماعية القيادية، أو من رجال السياسة المحترفين التابعين لطبقة الامتياز ولكن من مستوى أدنى قليلا. فلنقل من البرجوازيين الصغار أمثال المحامين و الأساتذة. وأخيرا و في الخانة الثالثة، يمكن أن يكونوا، تبعا للعبة الانتخابية، من هؤلاء الذين أسميهم قياديي الجماهير أمثال: أمناء النقابات وموظفو الأحزاب السياسية.

وبشكل عام، فإن التوظيف الاجتماعي لقادة الديمقراطية يكون مرتبطا ببنية الأحزاب وبأسلوب كيفية إجراء اللعبة الانتخابية.

وعندما يكون المنتخبون من الأرستقراطيين فإن الأحزاب السياسية تكون عموما مشكلة من مجموعات برلمانية قليلة التنظيم و يكون كذلك انتشار هياكلها على المستوى الوطني ضعيفا هو الآخر.

وعندما يكون القادة السياسيون رجال سياسة محترفين فإن الأحزاب تكون في الغالب منظمة على غرار أحزاب الملاك أو صغار الملاك، مثلما هو حال الحزب الراديكالي الاشتراكي.

في الحالة الثالثة الخاصة بقياديي الجماهير، فإننا نتوصل إلى حزب جماهيري منظم على شاكلة حزب اشتراكي أو حزب شيوعي أو حزب فاشي.

إننا نلاحظ حالا بأنه وفقا للأصول الاجتماعية للقادة السياسيين وحسب هيكلة الأحزاب السياسية، فإن العلاقة تكون مختلفة بين أصحاب السلط السياسية ومجموع المواطنين.

ولنأخذ الحالة الأولى، حالة الأرستقراطيين أو كبار البرجوازيين و لنعتبر فيها كمثال ليس إلا مثالين للمقارنة: مثال الديمقراطية الإنجليزية في القرن الماضي و مثال الجهات الفرنسية بالغرب في نهاية القرن xix. في هذين المثالين تتم الانتخابات من خلال تقديم شخصية وليس من خلال حزب وتأتي سلطة الشخص أو المترشح من خلال وضعه الاجتماعي وعبر العلاقات التي تتكون بينه وبين المواطنين البسطاء في إطار محلي. إن انتخاب الأرستقراطي الفرنسي في الجهة الغربية منها أو انتخاب الأرستقراطي الإنجليزي في مقاطعة فلاحية لإنجلترا

اليوم يحدث ليس بسبب التنظيم الحزبي بل بسبب شخصياتهم و علاقاتهم مع الناس والمواطنين البسطاء. إننا نجد أنفسنا في هذه الحالة بمواجهة تأطير اجتماعي موجود سلفا حيث الشخصية الاجتماعية القوية هي التي تتحصل على أصوات المواطنين.

وفي المقابل، وإذا أخذنا المثال الآخر أي مثال قياديي الجماهير أو الحزب المنظم داخل المدن فإننا سنرى بأن آلافا أو مئات الآلاف من المواطنين لا يحترمون القوة الاجتماعية وأنهم ربما يصوّتون ضد الأقوى اجتماعيا. و لنأخذ حالة مقاطعة صناعية في الشرق الفرنسي: فالعامل الذي يصوت للمترشح الاشتراكي أو الشيوعي إنما يصوّت ضد الأقوى اجتماعيا. أما في إنجلترا وفي المقاطعات المحافظة في الريف، فالمواطن العادي ما يزال يصوّت لذلك المترشح الأقوى اجتماعيا. إنه ليس دوما وبالضرورة ذلك المالك المحلي الكبير ولكنه شخص ينتمي لنفس الوضع الاجتماعي الذي يمثل تلك الجماعة.

وهكذا نتوصل إلى فكرة هامة و حاسمة لفهم ما هي الديمقراطية السياسية: على اعتبار أن كل نظام انتخابي تنافسي يكون مندمجا في بنية اجتماعية و أنه بخصوصية ذلك تلك النظام التنافسي الانتخابي لا يغير آليا تلك البنية الاجتماعية. يمكننا الحصول على ديمقراطية ذات نظام سُلّمي أو محافظ حيث يحصل الأقوياء اجتماعيا على أصوات مواطنيهم. يمكن إذن الحصول على الديمقراطية بالمعنى الذي نستعمل هذه اللفظة دون أن يكون هناك أدنى مساواة اجتماعية. إن المنافسة الانتخابية لا تستدعي شيئا آخر سوى قبول كافة المحكومين لمجموع القواعد المحدّدة لاختيار المنتخبين و أصحاب الوظائف السياسية.

غير أنه – وهنا تبدأ الأمور إلى الجدية – إذا أخذنا مثلا المجتمعات الأوروبية أو الغربية فإننا سنلاحظ في الحقيقة ؟أن الديمقراطية السياسية خلال القرنين الماضيين قد شجّعت تطور أحد النوعين في اتجاه الآخر. ونعني هنا إنجلترا التي نظمت المنافسة الانتخابية خلال عقود فشجّعت استقرار القوة السياسية و الاجتماعية لدى المجموعات المهيمنة اجتماعيا ولكن ذلك أدى مرحليا وبنفس المنطق إلى مجيء رجال إلى السلطة خرجوا من مجموعات أدنى، وهذا ما أوصل لاحقا ممثلين من المجموعات الشعبية ليكونوا منتخبين معارضين للأقوياء اجتماعيا.

أما حال فرنسا، فالوضع فيها أكثر لفتا للانتباه. تحت الجمهورية الثالثة، تم ملاحظة تطور متواتر من جمهورية الدوق إلى جمهورية الجماهير مرورا بجمهورية المحامين والأساتذة. واليوم ونحن نشهد ظاهرة استقرار ديمقراطية المحامين و الأساتذة فإن الفضل فيها يعود إلى وجود الحزب الشيوعي. ولو كان هذا الحزب الشيوعي مجرد حزب اجتماعي متطور و بلا علاقات مع الخارج، لانهارت الجمهورية المحافظة للسيد م. بيناي في لحظات. إن الجمهورية المحافظة الحالية تمثل ظاهرة اعتباطية حدّدتها جملة من العوامل الخارجة عن المجتمع الفرنسي. إن التطور الطبيعي للديمقراطية الفرنسية حصل من خلال عبورها إلى ديمقراطية الجماهير و الأحزاب المنظمة أو ضمن أحزاب اليسار التي أحرزت الأغلبية باستخدام أصوات الجماهير الشعبية من دون تأطيرات من

القوى الاجتماعية ولكن بالاستفادة من الانتفاضات المفاجئة ضد القوة الاجتماعية. إن حكم فرنسا حكم محافظ لأنها إما متقدمة جدا وإما لأنها يسارية للغاية: ولأن هناك حزب شيوعي قوي مما أدى إلى وجود حكومة محافظة في فرنسا. ولهذا السبب أجدني دائما طربا حينما يقول لي بعضهم بأن الحزب الشيوعي يمنع سير الجمهورية الرابعة و في الحقيقة هو الذي يساعدها على العمل. ولو فكرنا مليا لبدا لنا ذلك واضحا: فالحزب الشيوعي وهو يُخْرِجُ من اللعبة السياسية 25 بالمائة من الناخبين الذين كان يمكنهم التصويت ببساطة في صف الناخبين اليساريين و دفع بهم قليلا إلى اليسار أكثر، قد ساهم بشكل معتبرفي إبقاء الصبغة المحافظة لفرنسا [1].

ويمكننا هنا أيضا الإشارة إلى أشكال أخرى للديمقراطية حسب امتداد وظائف الدولة، أي وفق أهمية الوظائف السياسية الممنوحة من طرف المنافسة الانتخابية. ففي المجتمع الأمريكي للقرن الماضي، كانت الوظائف السياسية خاضعة لنتائج المنافسة الانتخابية، إلا أن الدولة باعتبارها نظاما ليبراليا بوظائف محدودة لم تكن جذّابة لكثير من الأشخاص ذوي الأهمية الاجتماعية، أي أصحاب وسائل الإنتاج. لقد كان الرأسماليون في الولايات المتحدة الأمريكية قليلي الاهتمام باللعبة الانتخابية لأنهم اعتبروا دور الدولة في الحياة الاقتصادية غير ذي بال وأن بعض الوظائف السياسية بإمكان شغلها من طرف رجال من الصف الثاني، من المحامين أو صغار البرجوازيين ممن كانت لهم ميول ظاهرية أكثر مما هي حقيقية. و في المقابل، كان تطور ديمقراطية الدوقات باتجاه ديمقراطية الجماهير مرفوقا بشكل عام بانفتاح متواتر على وظائف الدولة: إن ديمقراطية الجماهير هي ديمقراطية حيث الدولة تؤدي بشكل متنام وظائف هامة اقتصاديا و اجتماعيا.
وهناك طريقة أخرى أكثر طبيعية لتبيان أشكال أخرى للديمقراطية باعتبار عدد الأحزاب وتنظيم الدستور. وهنا نتحول من الاعتبارات الاجتماعية إلى الاعتبارات السياسية الخالصة.

إننا في الوقت الحالي نتبيّن من وجهة نظر الدساتير نوعين أساسيين من الأنظمة: النظام الرئاسي والنظام البرلماني. ففي الحال الأول هناك انتخاب نظري بدرجتين و مباشر في الولايات المتحدة الأمريكية لرئيس الدولة الذي تنتخبه الهيئة الناخبة. في الحال الأخرى هناك انتخاب مباشر للنواب الذين يختارون بدورهم صاحب الوظيفة التنفيذية الأساسية، و الذي يمكن تسميته رئيس المجلس، المستشار أو الوزير الأول [2].

وإنه من الأهمية بمكان التفرقة بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني والتفرقة بين نظام الحزبين و نظام الأحزاب المتعددة.

وإذا أخذنا تنظيم الأحزاب من خلال المنافسة الانتخابية فإن وجود حزبين أو أكثر لا يشكل في الحقيقة سوى فرقا ثانويا: إنهما إجراءان مختلفان من صيغة المنافسة الانتخابية – إذ أنه في الأخير – لا يمكن القول لا واقعيا ولا أيديولوجيا بأنه لا يجب أن يكون هناك سوى حزبين اثنين فقط.

ما هي امتيازات اللعبة بحزبين ؟ إنه بالطبع من السهل أن يكون في الحكومة حزب واحد وهذا يؤدي إلى استقرار الحكومة و يمنحها قدرة حقيقية للعمل حيث أنه – نظريا على الأقل – يكون الحزب أكثر انسجاما للتفكير

و طرح سياسية معينة. و لكن ربما هناك أمر آخر في البنية الحزبية الثنائية، مثلما نراها تعمل في إنجلترا. إن نظام الحزبين في إنجلترا يعني – في أية لحظة – وجود حزب في الحكومة و آخر في المعارضة وأن هذا الحزب المعارض يؤدي وظيفة رسمية ما دام قائد المعارضة يتلقى أجرا و كأنه يؤدي وظيفة قيادية. والحال كذلك فإننا لا نحصل على (س) حزب بمفاهيم خاصة بكل واحد منها و لكننا نتحصل على حكومة وحكومة مضادة، وهذا ما يجعلنا نشعر دائما في إنجلترا بأن الذين في السلطة ليسوا فئة معينة من المجتمع بل كل المجتمع و بتوجه محدد.

وبعبارة أخرى، فإن كل حكومة في نظام تعدد الأحزاب تكون نتيجةً لتحالف بين مختلف المجموعات، الأمر الذي يولّد الشعور بأن هناك فئة تدير شؤون البلاد لنفسها و ليس من أجل الجميع. في مقابل هذا، يشعر أي حزب في الحكومة الإنجليزية بأنه ليس سوى ممثل عابر للقوة الملكية الغابرة. إنها تشعر بتمثيل القوة المجتمعية، والمجتمع كله يملك نوعا من الإرادة، حين غياب تلك الحكومة، بأن يكون في السلطة جميع شرائح المجتمع باسم إرادة أخرى. أما في النظام القاري للتعدد الحزبي، فالعكس هو الحاصل، حيث لا يكون هناك عدم الاستقرار فقط و التناقضات داخل الأغلبية و إنما يكون كذلك عدم اعتراف مجمل المجتمع بحضورهم داخل الحكومة بيمنا يكون داخل النظام البريطاني المثالي – مثلما كان يسير في الماضي – قبول المجتمع بأسره لحكومته حتى و إن كانت تنتقد ذات المجتمع على قضية من القضايا. بالإضافة إلى هذا، فإن نظام الحزبين لم يكن يوفر من جانب المعارضة للحكومة الاعتراف بنجاح الحكومة في إدارة السلطة فحسب بل كانت تقدم الموافقة

[2] – يجب التذكير بأنه تحت الجمهورية الرابعة كان رئيس الجمهورية المنتخب من الغرفتين كليهما في مؤتمر يعيّنُ رئيس المجلس الذي كان لابد عليه من حيازة ثقة المجلس الوطني.

الآلية للحكومة في السلطة على بعض النقاط ذات المنفعة الوطنية. وهكذا نرى في النظام البريطاني المثالي، بأن السياسة الخارجية مسحوبة وغير معنية بالمنافسة الانتخابية ولا تخضع بشكل كبير للمنافسة والدعايات.

ومن هنا، يمكننا المرور إلى وجهة النظر الأخيرة حيث باستطاعتنا أن نميّز بين مختلف أشكال الديمقراطية و منها: القبول أو الرفض لقواعد المنافسة من طرف جميع المواطنين أو جميع الأحزاب.

وهنا، بطبيعة الحال، يكمن أمر أساسي: حيث أنه في الدول التي تقبل فيه كل الجماعات بقواعد اللعبة تكون للمعركة الانتخابية رهان واحد ووحيد وهو كيفية ممارسة السلطة في إطار دستوري متفق عليه من الجميع. أما في حال عدم قبول فئة من المواطنين أو بعض الأحزاب بقواعد لعبة المنافسة، فإن المعركة الانتخابية سيكون لها رهان يتعلق بالدستور نفسه. والحق أن هناك فرقا في طبيعة الأمور بين التباري من أجل معرفة ما سنفعله عند قبول قواعد اللعبة والتباري من أجل معرفة أية قواعد سترسى أو هل سيكون هناك قواعد للتنافس أصلا ؟

يمكننا القول إذن أن هناك ديمقراطيات شتى تتراءى بحسب النظام السياسي للمنافسة من حيث قبوله أو رفضه من طرف الأحزاب.

ونشير في ختام هذه النقطة إلى أننا أمام فرق أولي يخص البنية الاجتماعية لخلفية النظام الانتخابي وكذلك حسب تطور هذه البنية الاجتماعية: تطور يواكب تغيرات التوظيف الاجتماعي للقادة السياسيين و كذا تغير بنى الأحزاب السياسية وتغير انفتاح وظائف الدولة.

من جهة أخرى ، وحتى وإن تجاوزنا الأسس الاجتماعية للديمقراطية السياسية، فإننا سنقف على فروقات تنبع من التنظيم الدستوري المركب مع نظام الأحزاب. وهنا يُطرحُ سؤال هام للغاية ذي طبيعة سوسيولوجية وهو: إلى أي مدى تكون بنية الأحزاب و أسلوب التصويت نتيجة للبنية الاجتماعية أو على النقيض نتيجة عوامل مستقلة؟ إلى أي مدى يمكننا من خلال إقامة طريقة ما للتصويت أو إقامة نظام ما للأحزاب تحديد السير الجيد أو السيء للنظام ؟ ويمكننا القول أيضا: ما هي العوامل السياسية النظيفة المؤثرة على سير هذه النظم ؟ وأخيرا، وهنا نقطة الوصول لأننا نقترب فعليا من إشكالات الحاضر: إلى أي مدى يمكن الجزم بقبول أو رفض كافة الأحزاب ؟

وهنا أخلص إلى آخر مسألة في هذا الدرس الذي تناولنا من خلاله ما يمكن تسميته و بشكل أكثر دقة ما كان مونتسكيو يسميه بـــ "مبدأ الديمقراطية" : *هل مبدأ الديمقراطية هو الفضيلة؟* لسوف نلاحظ معا بأننا من خلال تحليل روح النظام السياسي فأننا سنتوصل إلى خلاصات مختلفة بعض الشيء.

إن النظام التنافسي قد تطور عبر هيئات تمثيلية. ففي إنجلترا على الأقل، تطور البرلمان من خلال الحدّ من السلطة الملكية و عبر إقرار تمثيل الدول و جماعات الامتيازات التي تم انتخابها في بداية الأمر وفق نظام انتخابي محدود استطاع بمرور الوقت وبعد معركة طويلة مع الملكية أن يصبح الممثل الحقيقي للسلطة السياسية. إن هذا التطور الذي حدث بإنجلترا حصل بفضل التمثيل الذي تم قبوله في المؤسسات البرلمانية بفضل القوى الاجتماعية الجديدة. بتعبير آخر، يمكن القول بأن هذا التطور إنما حدث بداية بالبرلمانات ذات الوظائف المحدودة إلى أن بلغ غرفة البلديات الحالية لأنه وعبر مختلف المراحل كان قبول القوى الاجتماعية الجديدة من قبل ممثلي جماعات الامتياز مبنيا على أساس مخطط المساواة.

وهكذا تدريجيا تحول البرلمان إلى التعبير لا عن جماعات الامتياز و إنما إلى التعبير عن الأمة برمتها. وإن ما سرّع هذا التطور – وفي مختلف الحقب الزمنية – هو قبول جماعات الامتياز القديمة لجماعات الامتياز الجديدة دون حدوث أي صراعات وأي تجاوزات عنيفة.

في القرن التاسع عشر قَبِلَتْ الأرستقراطية تدريجيا وعلى نفس قدم المساواة بممثلي البرجوازية والأعمال وبممثلي المال والصناعة. و خلال هذا القرن، استمر نجاح نفس العملية في إنجلترا: لقد قبلت طبقة أصحاب الامتيازات وهي نفسها طبقة الأرستقراطيين والبرجوازية في نظامها وعلى نفس قدم المساواة ليس بالبروليتاريا فحسب – وهذا لا يعني على الإطلاق شيئا – وإنما بممثلي الطبقات الشعبية ليكونوا أمناء نقابات أو منتخبين ضمن حزب العمال.

لقد حدث التطور في فرنسا إلى نظام مماثل عبر سلسلة من الثورات و هذا بسبب تردد جماعات أصحاب الامتيازات – في كل المراحل – لإبرام تسوية مع ممثلي القوى الاجتماعية الجديدة. ومن المؤكد دائما أنه في حالة ما إذا تصدى أصحاب الامتيازات القديمة لأي جماعة تريد في المشاركة في السلطة فإن ذلك يفتح إمكانية حدوث الثورة.

إن روح النظام الديمقراطي و بالنظر لكيفية تطوره في الماضي فهو لم يكن سوى نتيجة لقبول تسويات بين جماعات ذوي الامتيازات. واليوم لا يمكن لأي نظام ديمقراطي سياسي أن يستمر إلا إذا أقرّ الأفراد والجماعات والأحزاب والطبقات الاجتماعية مبدأ التسوية. و هنا أعود إلى عبارة كنت قد استعملتها سابقا وهي " المنافسة السلمية". إنه من اللاجدوى البحث في الغيوم عن الفضائل السامية للديمقراطية و لكن الجدوى كلها تكمن في الواقع: فروح الديمقراطية هو إقرار وقبول المنافسة السلمية. وأنا في هذا لا أقول أن الناس على خطأ أو صواب في مسألة هذا القبول. أنا أقول فقط بأن لا ديمقراطية إلا حين يقرّ الأفراد والجماعات والطبقات السياسية بقواعد المنافسة والمنافسة السلمية تحديدا. فحين تبتغي أية جماعة الوصول إلى السلطة عن طريق العنف وتريد تحقيق تغييرات لا تكون مقبولة سلميا من طرف جماعات أخرى فإننا حينئذ نكون قد خرجنا من الديمقراطية و دخلنا في أتون الحرب الأهلية أو الثورة.

مرة أخرى، أنا لا أقول بأنه من الضروري دائما البقاء في إ'طار المنافسة السلمية. إنه من الأكيد و في حالات معينة تكون فيها فكرة الثورة أقل الحلول سوءا. ببساطة، وإذا رغبنا في التفكير في الأمور بوضوح، فإنه يجب أن نفهم بأن الديمقراطية تكمن أصلا في المنافسة السلمية لممارسة السلطة، والذي لا يريد السلم ولا يرغب في المنافسة يخرج عن الديمقراطية و يلج في أمر آخر تماما.

وبناء على ما تقدم، أخلص إلى نتيجة بسيطة جدا وهي أن الفضيلة الأساسية للديمقراطية أو مبدأ الديمقراطية بالمعنى الذي أراده مونتيسكيو ليس الفضيلة نفسها و إنما روح التسوية.

يمكننا القول على غرار بعض الألمان، بأن روح التسوية هو أمر مقرف بعض الشيء. فهم حين يتكلمون عن التسوية يقولون "كوهندل – kuhhandel" و هذا ليس بالأمر الجيد. وفي المقابل يمكننا القول على منوال الإنجليز " تسوية – compromise" باستعمال نبرة فيها شيء من المدح. التسوية والروح الرياضية هما روح النظام التنافسي السلمي.

وبطبيعة الحال، فإنني حين أقول "التسوية" لا يجب إضافة إي شيء آخر. فلكي يتمكن نظام التسوية هذا من العمل فإنه لا يجب فقط أن يقرّ الرجال بحل جميع المعضلات عبر وسائل سلمية فحسب بل يجب عليهم أيضا أن يحترموا قواعد المنافسة التي ساهموا هم أنفسهم في وضعها. و هنا يمكننا القول بأن مبدأ الديمقراطية هو كذلك احترام القواعد، أي احترام القوانين باعتبارها وجها من الفضيلة، وكون هذه الفضيلة هي مبدأ الديمقراطية. إلا أنها

فضيلة ذات سمة خاصة للغاية إذ أنها تقتضي القول ببساطة: ما دامت هذه القواعد قد أُرْسِيَتْ فالأفضل للجميع احترامها لأن قواعد أخرى ربما لا يمكن أن تكون أحسن منها.

ليس هناك أي تشابه بين إقرار التسوية و احترام القواعد من جهة و الفضيلة بالمعنى الأخلاقي من جهة أخرى، غير أن هذا الوضع لا تنافر فيه بل فيه إثراء للديمقراطية. وناهيك عن هذا وذاك فإنه ليس هناك أي تعارض بين الديمقراطية و الطموحات الشخصية. بالعكس، فنظام المنافسة الانتخابية لا يمكن أن يعمل بشكل صحيح إذا لم تكن هناك إرادة من عديد الأشخاص للوصول ولأن يكونوا منتخبين وحكّاما.

وككل الأنظمة السياسية المعروفة، فإن الديمقراطية هي مسألة يمكن تعريفها و تحليلها بدقة وهي ممكنة المعاينة دون اللجوء إلى الكلمات الغامضة و المتعالية و التي تقبل جميع التأويلات و الانتقادات. إن الديمقراطية حقيقة بشرية، وهي من هذه العتبة غير كاملة. إنها أيضا حقيقة لا منطقية. و تبقى الطريقة الوحيدة – أو اليوتوبيا الوحيدة – للمنطق في هذا المجال هي انتقاء من هم الأفضل على الإطلاق و القول لهم: "احكموا في سبيل مصالح الجميع". و لكن للأسف لم تهتد أبدا لكيفية تحديد من هم الأفضل ولم ندرك ما هي مصالح الجميع.

إن جميع الأنظمة السياسية ليست إلا حلولا منقوصة وإذا أردنا زدنا القول بأنها حلول غير منطقية لمعضلة ليس لها من حل منطقي وهذا حتى وإن عمل نظام المنافسة الانتخابية وتم إقرار الجميع به. حينما تحضر الفضيلة التي تحمل معنى احترام القواعد وكذا مغزى التسوية فعندئذ يمكن الحصول على نظام جيّد، أجود ما يمكن لنظام أن يكون شريطة أن ينظر إليه بمسافة معينة. ومهما يكن فإن هناك نظاما بإمكانه أن يتوفر على امتياز هائل: وهو وجوده لا لضمان السلط الفاعلة و لكن من أجل حماية الأشخاص من انحرافات السلطة. إن النظام الديمقراطي الذي يعمل حقيقة يكفل للأفراد ليس فقط الضمانات الأكيدة ضد جميع انحرافات السلطة – لأنه لا مناص من تلك الانحرافات – وإنما لأنه يكفل ضمانات أكثر ضد تلك الانحرافات أفضل من أي نظام آخر.

ويبقى علينا معرفة ما إذا كان هذا النظام الذي يكفل العديد من الضمانات للأفراد مقدار قدرته على التفعيل الآلي لمختلف السلطات لاستخدام قوتها من أجل انتصار الجماعة. إنها مسألة مختلفة تماما. وانطلاقا من اللحظة التي استطعنا أن نستجلب الديمقراطية إلى الأرض، فإنه يصبح متاحا لنا أن نبيّن – كما هو الشأن بالنسبة لكل الأنظمة، المنافع و المساوئ.